# أزمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي

د. محمد عبد صالح حسن
مركز الدراسات القانونية والسياسية
جامعة النهرين

## المقدمة

تشارك تركيا في تغذية مياه دجلة والفرات بنسب عالية ، لذا فأنها تمثل أبرز الدول المتشاطئة مع العراق وأن سياستها المائية لا تؤثر فقط في نصيب الدول الآخرى من المياه من الناحية الكمية والنوعية فحسب ، وإنما يمتد تأثيرها في تحديد السياسة المائية وتوجيهها لبقية البلدان الآخرى .

من هذا المنطلق فأن المستقبل يحمل في طياته بوادر أزمات خطيرة تمس الشأن العراقي باعتباره من الدول المتشاطئة مع تركيا ولعل أهمها ما يتعلق بأزمة المياه بعد قيام الجانب التركي بانشاء الكثير من المشاريع الإروائية والسدود على نهري دجلة والفرات لتحقيق مصالحها وخلق مشاريع تنموية في منطقة جنوب شرق الاناضول أو ما يسمى ( GAP ) واستخدام المياه كوسيلة ضغط سياسية مع دول الجوار المتشاطئة معها مخترقة بذلك القواعد والقوانين الدولية المنظمة لحقوق الدول وحصصها المائية .

إن هذه المشاريع الإروائية والسدود ( وخصوصاً سد اليسو ) المتوقع إنشاؤه على نهري دجلة ستؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من مياه النهرين عند دخولها إلى العراق مما سيؤدي إلى خلق آثار سلبية في مجمل القطاعات المكونة للبنية التحتية تتمثل بزيادة نسبة التجفيف للأراضي الزراعية وارتفاع نسبة الملوحة فيها وتردي نوعية المياه وتلوثها ، مما يحتم على الجانب العراقي اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف

من حدة الأزمة محلياً ، وتفعيل عمل اللجان المشتركة مع الجانب التركي بشأن قسمة المياه وفق القوانين الدولية خارجياً ، وبما يمنع من تصاعد التوتر على صعيد العلاقات الخارجية بين البلدين .

**مشكلة البحث :** أن سعي الجانب التركي لوضع مسألة المياه ضمن إدراكه من أجل تحقيق مشاريع تنموية في جنوب تركيا وكذلك ورقة ضغط سياسي لتعزيز موقعه بين دول العالم كان السبب في قيامه بإنشاء المشاريع الاروائية والسدود على نهري دجلة والفرات خلافاً للقانون الدولي ومن ثم خلق آثاراً إيجابية تصب في مصلحته وآثاراً سلبية تنعكس على الجانب العراقي .

**هدف البحث :** توضيح دور المشاريع الإروائية والسدود المقامة على نهري دجلة والفرات وأثرها في تخفيض كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاساتها السلبية على مجمل القطاعات المكونة للبنية التحتية ومن ثم وضع الحلول اللازمة للتخفيف من حدة الأزمة .

**أولاً / المياه في الإدراك التركي :**

تصر تركيا على إعتبار المياه النابعة من أراضيها ثروة من ثرواتها الطبيعية بغض النظر عن الاعتبارات والمواثيق الدولية التي تنظم عملية إقتسام المياه بين الدول المتشاطئة ، ومن هذا المنطلق باتت تتصرف بمياه دجلة والفرات بوصفها المالك الوحيد لمياههما ، وأعطت لنفسها الحق في إقامة عدد كبير من المشاريع الإروائية والسدود على هذين النهرين لخزن المياه بالشكل الذي يفوق حاجة تركيا منها ، مما يكشف عن رغبتها في استخدام المياه ، وتحديداً مشاريع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) كوسيلة ضغط سياسية ضد دول الجوار ( العراق وسوريا ) لإجبارهما على الاستجابة لطلباتها سواء ما يتصل بالحقوق

السيادية ( لواء الاسكندرونة ونهر العاصي ، حيث تتهم سوريا من قبل تركيا باستحواذها على كامل الوارد المائي لنهر العاصي التي تمر بلواء الاسكندرونة الذي ضم إلى الأراضي التركية منذ زمن الانتداب الفرنسي لسوريا ) [١] . أو بتجديد المطالبة بمحافظتي الموصل وكركوك فيما يتعلق بالجانب العراقي وما يسفر عن ذلك من إجراءات تتعلق بتغيير الحدود مع كليهما [٢]، وإتباع سياسات معينة تخدم مصالحها من قبيل إيقاف الدعم السوري للتنظيمات الكردية ( PKK ) والأرمنية المناوئة لتركيا ، والحيلولة دون حصول اتفاق بين الحكومة العراقية الحالية والأكراد لقيام كيان سياسي كردي شمال العراق من شأنه أن يضيف مشاكل لتركيا مع أكرادها .

أن السياسة المائية التركية في حوض نهري دجلة والفرات تخدم مبدأ مقايضة الماء بالنفط وهذا الموضوع ليس جديداً ، ففي مفاوضات ١٩٧١ بين الجانبين التركي والعراقي ، وجد العراق أن تركيا تساوم على حصته المائية مقابل حصولها على النفط باسعار مخفضة ، وصرح الاتراك حينها (( أن ما يهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة سد كيبان على نهر الفرات في أقرب وقت ممكن وذلك لحاجتها الماسة إليها ، في حين ما يهم العراق في هذا المجال الحصول على ما يكفيه من المياه وبما إن العراق غني بالنفط الذي يمكنه توليد الطاقة ، فتصبح والحالة هذه إمكان إعطاء العراق كمية أكبر من الماء ... مقابل بيع النفط العراقي بإسعار مخفضة )) [٣] . ويمكن استدراك هذا الواقع من خلال قيام تركيا عام ١٩٨٨ بأستيراد ( ١٠,٥ ) مليون طن من النفط كانت نسبة ٦٣,٥ % منها من العراق [٤] .

لقد صرحت الحكومة التركية بأن العراق يجب أن يصدر نفطه عبر الأراضي التركية عند تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٥وإلا لن يكون هناك مياه للعراق ، ويكشف هذا التصريح تصميم تركيا استخدام المياه لتأمين النفط لها .

أن السياسة المائية التركية تلقى دعماً وتأييداً دوليين ، وخصوصاً ما يتعلق بالدعم المادي الذي قدم لمشروع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) من قبل أمريكا وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا، والبالغ بحدود ( ٢٥٠٠ ) مليون دولار[٥] ، وهذا المشروع يعتبر ه السياسيون الاتراك أول مشروع تنموي إقليمي وأحد المشاريع الأكثر تغييراً في العالم .

أن تركيا تحاول نشر مبدأ جديد في العلاقات الدولية يتمثل ببيع المياه لدول المنطقة ولعل توقيعها لاتفاقية عام ١٩٩٣ مع بلغاريا لشراء مياه نهر مريج ما هو إلا محاولة جادة لترسيخ هذا المبدأ ، حيث أضطرت تركيا لدفع( ٤ ) مليون دولار لبلغاريا للحصول على ( ٢٢ ) مليون م$^{٣}$ من مياه النهر المذكور[٦] .

أن الاستقرار في المجال المائي لتركيا من خلال إنشاءها للمشاريع الإروائية والسدود على نهري دجلة والفرات يساهم في زيادة مؤشرات التنمية الاقتصادية ويعزز من مكانة الاقتصاد التركي على الصعيد الدولي ، وهذا المبدأ قد عزز بشكل كبير من مكانة المياه ضمن الأدراك التركي .

**ثانياً / المشاريع التركية المتوقع انشاؤها على نهري دجلة والفرات :**

إعتمدت السياسة المائية التركية على الأفادة من الموارد المائية لنهري دجلة والفرات ومنابعهما وتمثلت سياستها بشكل واضح في مخططاتها لإنشاء مشروع

جنوب شرق الأناضول ( GAP ) وهو مشروع إنمائي متعدد الأهداف ينطوي على سدود وخزانات ومحطات توليد الطاقة ومشاريع ري واسعة تغطي ( ٩,٦ % ) من مساحة تركيا [٧] ، ويتألف مشروع ( GAP ) من ثلاثة عشر مشروعاً ، سبعة منها في حوض الفرات وستة منها في حوض دجلة . وكل مشروع من هذه المشاريع يضم عدداً من المشاريع الثانوية والفرعية يبلغ عددها ( ٢١ ) سداً وتبلغ طاقة خزن المياه في هذه المشاريع بحدود ( ١٢٨ ) مليار م$^{٣}$ وهو ما دفع الجانب التركي لتخصيص موارد مالية بلغت ( ٦ . ٩ % ) من الخزينة العامة لتركيا [٨] .

أن السياسة المائية التركية تركز على حق السيادة المطلقة لها في مواردها المائية لنهري دجلة والفرات داخل الأراضي التركية دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها وتشدد في ذات الوقت على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة جنوب شرق الاناضول وعموم حوضي النهرين كاستجابة واقعية لتزايد السكان المتسارع فيها وعدم وجود موارد طبيعية أخرى توازي مكانة المياه وأهميتها ، ولهذا خططت ونفذت عدداً من المشاريع المائية ضمن ما يعرف بمنظومة ( GAP ) على جميع الروافد التي تغذي نهري دجلة والفرات ، ويعتبر سد اليسو من أهم السدود ضمن هذه المنظومة الذي سيتم تنفيذه على نهر دجلة بطاقة تخزينية اعتيادية تبلغ(١٠,٤١) مليار م$^{٣}$ ( أنظر جدول ١ ) مما يؤكد حجم الاستنزاف المائي الكبير الذي سيفقده هذا النهر .

أن الحكومة التركية وضعت ضمن مخططاتها استغلال مياه نهر الفرات من خلال إقامة المشاريع الإروائية على هذا النهر وقد نفذت سد وخزان كيبان الذي يعتبر من المشاريع الكبيرة وبطاقة استيعابية تبلغ ( ٣٠,٧ ) مليار م$^{٣}$ ومساحته

الاصطناعية تبلغ ( ٦٩٠ ) كم [٩] ، ويعتبر المشروع الأساسي في عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل .

وبهذا الصدد فأن تركيا ومن خلال منظومة ( GAP ) تحقق ضالتها باعتبارها منظومة لمشروع متكامل ومتعدد الأهداف في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية .

## الجدول رقم ( ١ )

## المعلومات الفنية لسد ( اليسو Ilisu )

| ت | التفاصيل | |
|---|---|---|
| ١ | النهر | دجلة الرئيسي |
| ٢ | نوع السد | إملائي + ركامي |
| ٣ | الهدف من إنشائه | الطاقة |
| ٤ | منسوب قمة السد | ٥٣٠ م |
| ٥ | منسوب الخزن الفيضاني الأقصى | ٥٢٨ م |
| ٦ | منسوب الخزن الاعتيادي | ٥٢٥ م |
| ٧ | منسوب الخزن الميت | ٤٨٥ م |
| ٨ | حجم الخزن الكلي | ١١,٤٠ مليار م$^{٣}$ |
| ٩ | حجم الخزن الاعتيادي | ١٠,٤١ مليار م$^{٣}$ |
| ١٠ | حجم الخزن الميت | ٣,٠٣ مليار م$^{٣}$ |
| ١١ | التصريف الأقصى من المسيل المائي | ١٧١٠٠ م$^{٣}$ / ثا |
| ١٢ | طاقة التوليد Installed capacity | ١٢٠٠ ميكاواط |
| ١٣ | طاقة التوليد السنوية | ٣٨٣٠ كيكاواط ساعة |
| ١٤ | ارتفاع السد كم أرضيته ( الأسس ) | ١٣٨ م |
| ١٥ | التبخر السنوي | ١٣٦٩ ملم |
| ١٦ | المساحة السطحية لبحيرة الخزان | ٣٢٤ كم$^{٢}$ ( عند الخزن الفيضاني ) |
| | | ٣٠٠ كم$^{٢}$ ( عند الخزن الاعتيادي ) |
| | | ١١١كم$^{٢}$ ( عند الخزن الميت ) |

**ثالثاً / الأثار المحتملة من إقامة المشاريع والسدود التركية :**

تهدف السياسة المائية التركية في حوض نهري دجلة والفرات إلى جعل تركيا المصدر الرئيسي للمنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط ، وتعتمد للوصول إلى هذا الهدف على مشروع ( GAP ) حيث يتوقع أن تصبح منطقة جنوب شرق تركيا بمثابة قاعدة لنشوء الصناعات الزراعية المعدة للتصدير .

وقد طورت تركيا من خططها وبرامجها في حوض نهري دجلة والفرات لتوفير المياه لري مساحة واسعة من الهكتارات في منطقة شرق تركيا من أجل خدمة أهداف تركيا وانعكاس ذلك بشكل سلبي على بعض دول الجوار وخصوصاً العراق الذي سيفقد كميات هائلة من مياه نهري دجلة والفرات وتسبب في خلق أثاراً سلبية يمكن إجمال أهمها بما يأتي :

**١ / تأثيرات كمية ( كمية المياه )**

ستتأثر كميات المياه الواردة إلى العراق نتيجة لإقامة مشاريع التخزين والإرواء الجديدة على حوض نهري دجلة والفرات من قبل تركيا ، إذ أن مجموع الاستهلاك السنوي لهذه المشاريع تبلغ بحدود ( ٥,٩ ) مليار م$^{٣}$ وأن لهذا الاستهلاك العالي تأثيرات على واردات نهر دجلة إلى العراق وبالاخص في السنوات الشحيحة كما أن التصريف الثابت المطلق من سد جزرة يبلغ ( ١٧٧ م$^{٣}$ / ثا ) * ، أي ما يعادل إطلاق سنوي مقداره ( ٥,٥٨ ) * مليار م$^{٣}$ ، أما التصاريف المسجلة في موقع جزرة فقط بحدود ( ١١,١٤ ) مليار م$^{٣}$ ، وحيث أن الوارد الطبيعي لنهر دجلة عند فيشخابور على الحدود التركية . العراقية يبلغ ( ٢٠,٩٣ ) مليار م$^{٣}$ ، فأن الوارد المتوقع مستقبلاً بعد تنفيذ مشاريع ( GAP )

سيصل إلى ( ٩,٧٩ ) مليار م$^{٣}$ ، وبعبارة أخرى سيفقد ما نسبته ( ٥٣ % ) من وارده الطبيعي ، وهذا النقص الهائل سينعكس بشكل سلبي على إمكانية العراق من إداء فعالياته في جميع القطاعات المكونة لبنيته التحتية وخصوصاً قطاع الزراعة .

**٢ / تأثيرات نوعية ( تلوث المياه )**

تهدف تركيا من تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول ( GAP ) إلى إجراء تغيير ديموغرافي للسكان في المنطقة وإنشاء تجمعات سكانية جديدة وجلب أيدي عاملة للاستثمار في مشاريع الإرواء المخطط لها وما يرافقه من مشاريع خدمات ومشاريع صناعية ، وأن مثل هذه الإجراءات يترتب عليها انعكاسات سلبية على نوعية مياه الانهر العراقية وتؤدي إلى زيادة التلوث من خلال :

. أن المشاريع الإروائية المخطط لها تحتاج إلى مبازل للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وأن مصبات هذه المبازل ستكون في نهر دجلة بالتحديد مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة على طول مسار النهر .

- إن استخدام الري في أراضٍ زراعية جديدة لابد وأن يرافقه استخدام كبير للأسمدة والمبيدات التي بدورها ستذهب إلى المبازل وتصب في الأنهار العراقية وتؤدي إلى تلوثها .
- إن زيادة النشاط البشري لهذه المواقع ورمي المخلفات الثقيلة جراء الاستهلاكات المدنية أو الصناعية سيؤدي إلى مزيد من التلوث في هذه الأنهر .
- أن النسب العالية من المواد العضوية في مياه المجاري ومياه الصرف الزراعي المحولة إلى الخزان ستسبب في هلاك الحياة المائية وتقليل الاوكسجين ، وهذا سيجعل التصاريف المطلقة من الخزان تحتوي على كمية قليلة من الاوكسجين .

- أن ورود المياه بنوعية رديئة سيؤثر على المياه المعدة لأغراض الشرب بالكمية والنوعية المطلوبة وبطبيعة الحال فأن التغير في مكونات المياه لابد وأن يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على مجمل الكائنات الحية ( الإنسان ، المزروعات ، الحيوانات ) .

**تأثيرات اقتصادية :**

أن الأهداف المستقبلية المخطط لها من مشروع ( GAP ٩ تصب في تحقيق تنمية اقتصادية في منطقة المشروع التي تتصف بكونها الأكثر فقراً في تركيا ، وهو ما يهدف إلى جعلها سلة غذاء الشرق الأوسط وقاعدة زراعية . صناعية تؤمن جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتعمل على زيادة الصادرات التركية إلى دول الخارج وخصوصاً الأوربية [١٠] ، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في إنتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجة السكان المتزايدة في تركيا .

أن هذه المشاريع ستعكس آثاراً اقتصادية سلبية يتحملها الجانب العراقي وآثاراً إيجابية تصب في صالح الجانب التركي ، ويمكن ذكر أهم هذه الآثار بالآتي :

**١. تأثيرات اقتصادية ( سلبية ) :**

لاشك أن العراق سيكون المتضرر الأكبر من إقامة السدود والمشاريع الإروائية على نهري دجلة والفرات بسبب زيادة حاجته إلى المياه مع تزايد عدد السكان الذي سيشكل عبئاً إضافياً للآثار المحتملة من إقامة السدود وذلك من خلال : .

. اعتماد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على مياه دجلة والفرات ، وأن نقص الكميات الهائلة منهما سيؤدي إلى تجفيف مساحات زراعية تقدر بالآف

الهكتارات ، حيث أن نقص مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي إلى تجفيف مساحات زراعية تقدر بحدود ( ٦٢,٥ ) ألف هكتار .

. أنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

ـ ضعف خصوبة التربة بسبب انخفاض كميات الطين الأحمر التي يجلبها النهران سنوياً .

ـ انخفاض كبير في توليد الطاقة الكهربائية وخصوصاً في سد الموصل الذي يعتبر السد الرئيسي .

. نقص كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب وتردي نوعيتها .

. زيادة نسبة التصحر .

. انخفاض في دخول الفلاحين .

**٢. تأثيرات اقتصادية ( إيجابية ) :**

أن أبعاد المشاريع الإروائية والسدود المقامة على نهري دجلة والفرات ستؤدي إلى تغيير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجانب التركي بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة ، فالتخطيطات التي تشير إلى خلق ( ٢١ ) مشروع مائي في منطقة جنوب شرق الأناضول ( GAP ) ستؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى فوائد اقتصادية تصب في صالح الجانب التركي من خلال :

. الزيادة الكبيرة في توليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال مياه النهرين بهذا الخصوص .

توفير فرص عمل إضافية تقدر بحدود ( ١,٦ ) مليون فرصة [١١] .

. تخفيض حجم البطالة في الاقتصاد التركي .

. خلق إيرادات إضافية للعمال والمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع التركي .

ـ تحقيق فوائد مالية في مجالات الاشغال والنقل وتحسين البنية التحتية في قطاعات الطرق والجسور وسكك الحديد وخطوط نقل الكهرباء والأبنية .

ـ تعزيز الفائض من الغلة الزراعية التي ستضيف مصدراً جديداً ومهماً للدخل القومي .

. تعزيز المكانة الاقتصادية لتركيا على الصعيد الدولي .

يمكن القول أن الأهداف التنموية التي تربو تركيا إلى تحقيقها والتي تعزز من مكانتها الدولية هي أهداف إيجابية تصب في مصلحة الأمن القومي التركي ، لكن من الوجهة الأخرى فأن مشروع ( GAP ) سيشكل عنصر تهديد للأمن القومي للدول المجاورة لها ، فليس من المستبعد أن يؤدي شدة الأزمة إلى تصعيد سياسي ينعكس على علاقاتها مع العراق وسوريا إذا ما أصرت على قطع المياه للضغط على الدولتين لتحقيق مطالب إقليمية وحدودية ، وقد يحصل نزاع ربما يتطور إلى مستوى الصراع بينهما ينعكس على أمن منطقة الشرق الأوسط .

**رابعاً / القواعد القانونية الخاصة باستغلال نهري دجلة والفرات :**

أن العراق قد سبق دول حوضي نهري دجلة والفرات في استخدام أكبر كمية من مياههما ، وتعد تركيا أخر المستفيدين في تاريخ استخدام مياه النهرين ، وتعرف اللوائح القانونية التي وضعت لتنظيم استخدامات الانهار الدولية في الاغراض الملاحية ، بأن النهر الدولي هو ( النهر الصالح للملاحة الذي يفصل أو يخترق عدة دول ) [١٢] أي أن المعيار الأساسي لكون النهر دولياً يعتمد على وقوع أجزاء منه في دولتين أو أكثر وهذا ما يجعل مياه نهري دجلة والفرات مياهاً دولية كونها تمر بدول تركيا وسوريا والعراق ومن القواعد التي وردت في معظم المعاهدات هي حرية الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولي وضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التي تؤثر على مجرى النهر وإجراء التفاوض إذا كان من المحتمل أن يتسبب المشاريع ضرراً لدولة أخرى ، وهذه القواعد لم تراعيها دولة تركيا عند قيامها بتنفيذ المشاريع والسدود الاروائية على نهري دجلة والفرات .

أن القواعد القانونية نصت أيضاً على حق كل دولة متشاطئة على نهر دولي بنصيب عادل ومعقول من مياهه ، وأوجبت على الدول المتشاطئة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمكافحة ومنع تلوث مياه النهر وحل المنازعات بالطرق السلمية .

من جانب أخرترسخت أهم القواعد العرفية في مجال استخدام المجاري المائية الدولية باتجاه تحريم دولة المجرى المائي الدولي إجراء أية تغييرات على المجرى من شأنها أن تؤثر في حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها ، إلا بعد إبرام

اتفاق معها ، وكذلك تمتع الدول المتشاطئة بحق استخدام المجرى المائي على أساس المساواة التامة في الحقوق .

أن واقع الحال يشير إلى أن الجانب التركي من خلال إقامة السدود والمشاريع الإروائية ، فأنه يرتكب مخالفة قانونية لجميع القواعد القانونية الموضوعة بشأن تنظيم المياه الدولية ، إذ سيؤدي ذلك إلى فقدان كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات تقدر بنسبة ( ٥٣ % ) كما أشرنا سابقاً .

**خامساً / موقف تركيا من القانون الدولي :**

لا تعترف تركيا بدولية نهري دجلة والفرات ، وتعتبرهما نهرين عابرين للحدود ولها أن تستخدم ما تشاء من مياههما ، وبموجب هذا الاعتبار فأن دجلة والفرات حسب المنظور التركي يصبحان مجرىً مائياً دولياً فقط عندما يلتقيان في جنوب العراق ليشكلا شط العرب .

من هذا الفهم والموقف تنطلق الرؤيا التركية لقضية إقتسام مياه النهرين وإمكانية منح الدول ( العراق وسوريا ) حصته أو قسمة من المياه تعود إلى تقدير مصالحها دون اعتبار لموقف وحاجات الدولتين .

على هذا الأساس فأن لتركيا الحق في التصرف بكمية المياه التي تمنحها للدول الحوضية بينما تستخدم هي ما تشاء من حاجتها إلى مياه النهرين حاضراً ومستقبلاً ، وتأكيداً لهذا النهج فقد قال سليمان ديميريل . رئيس وزراء تركيا الاسبق . عام ١٩٩٠ (( أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أي مشكلة دولية ، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات ولا نهر دجلة هما من الأنهار الدولية ، فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي ، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلا إذا كان

يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر ولكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء وليس لأية دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك ، وأن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل إلى أي نوع من الاتفاق مع الدول الأخرى حول موارد المياه )) [١٣] .

لقد ذهب أبعد من ذلك المسؤول التركي . كاميران انيان . عندما قال (( إذا أراد العراق وسوريا أن يكون لهما نصيب في المياه التركية ( دجلة والفرات ) فأن على تركيا حينئذ أن تطالب بحقها في بترولهما ، وبدلاً من أن تشكو الدولتان من مشروع ( GAP ) يجب عليهما المساهمة في نفقاته )) . أن هذه التصريحات من قبل السياسيين الاتراك يكشف نوايا الجانب التركي باستخدام المياه كورقة للضغط السياسي من جانب ، وتبيح لنفسها وبشكل عملي التصرف المطلق بمياه النهرين دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها مخترقة بذلك المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بمسألة المياه .

**سادساً / موقف العراق القانوني من إقامة المشاريع التركية**

سعى العراق ومنذ وقت مبكر للدخول في مفاوضات مع الدول المتشاطئة ( تركيا وسوريا ) لغرض التوصل إلى اتفاق يضمن حصص البلدان الثلاثة ( تركيا . العراق . سوريا ) في مياه نهري دجلة والفرات طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية ، وبالرغم من تشكيل لجنة فنية مشتركة عام ١٩٨٠ بين الدول الثلاثة لايجاد قسمة عادلة للمياه المشتركة وانعقاد ستة عشرة اجتماعاً إلا أن عمل اللجنة توقف عام ١٩٩٢ دون التوصل إلى نتائج مرضية ، وبالرغم من جهود العراق لاستئناف عمل اللجنة إلا أنها لم تعقد أي اجتماع بعد التاريخ المذكور .

عليه فأن موقف العراق القانوني من المياه المشتركة تلخص بمجموعة من النقاط أهمها [١٤] :

. أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان طبقاً لتعريف النهر الدولي .

ـ أن حوض نهري دجلة والفرات هما حوضان منفصلان وحدود كل واحد منهما واضحة .

ـ التأكيد على عقد اتفاق ثلاثي لوضع قسمة عادلة ومعقولة للمياه كماً ونوعاً بين الدول المتشاطئة والالتزام بأسس قسمة المياه والانتفاع المعقول المستند إلى العرف والقانون الدوليين .

ـ الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تتطلب مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية، ووجوب اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة التلوث في مياه النهرين جراء المشاريع الاروائية والزراعية والمخلفات الأخرى .

في ضوء ما ذكر أعلاه فأن الموقف القانوني للعراق يتعارض مع إجراءات الجانب التركي لإقامة المشاريع الإروائيةوالسدود والخزانات على نهري دجلة والفرات واستغلال مياههما خلافاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي .

**الخاتمـة**

أن مشكلة المياه في العلاقات التركية مع دول الجوار المتشاطئة معها ستبقى بعيدة عن الحل الذي يرضي جميع الأطراف وذلك لاختلاف منطلقات الرؤيا لهذه المشكلة وسبل الحل ، ولاشك أنها ستبرز بين الحين والاخر كعائق طالما أصر الجانب التركي على رفض مبدأ القسمة العادلة للمياه وسعيها لانجاز مشروع GAP بكافة مراحله لوضع الطرف الأخر أمام الأمر الواقع .

لقد أوصى مجلس الأمن القومي التركي في تشرين الأول ٢٠٠٥ الحكومة التركية بضرورة الاسراع في انجاز كافة وحدات المشروع قبل أن تتناول المفاوضات مع الاتحاد الاوربي ملف المياه حيث سبق للاتحاد أن اقترح فرض رقابة أوروبية على ملف المياه بشأن اقتسام مياه نهري دجلة والفرات بشكل عادل بين كلٍ من تركيا والعراق وسوريا .

**الاستنتاجات**

أن واقع الحال يجعلنا نضع بعض الاستنتاجات التي نراها مناسبة بشأن الموضوع:

- أن الفترات الزمنية المستقبلية ستشهد أهمية كبيرة للمياه ، ومن المتوقع أن يتم مقايضة برميل نفط مقابل برميل ماء ، ولهذا تسعى الحكومة التركية للسيطرة وتخزين أكبر كميات ممكنة من المياه .
- من المتوقع أن تستخدم الحكومة التركية مسألة المياه كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية للقضاء على الفصائل الكردية ( PKK ) المتمردة ضد الحكومة التركية .
- حرص تركيا على تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والسيطرة على المياه لدعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة .

**التوصيات**

ـ مفاتحة المنظمات المهتمة بالجوانب البيئية ( البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP ) للضغط على الجانب التركي واقناعه بالآثار الخطيرة التي يمكن أن تسببها المشاريع الإروائية والسدود على البيئة العراقية .

. مفاتحة الجامعة العربية بدرج فقرة المياه وأثرها على الدول العربية ضمن أعمال كل مؤتمر قمة عربي والتأثير على الجانب التركي وإقناعه بمشروعية الحق العراقي بمياه نهري دجلة والفرات .

. تشكيل لجان عالية التمثيل من وزارات ( الموارد المائية . الخارجية . الزراعة ) ونقل التوصيات المناسبة بشأن أزمة المياه إلى الجانب التركي من خلال الهيئات الدبلوماسية العراقية في تركيا .

ـ حث وزارة الزراعة لإيجاد بدائل لعمليات السقي وتطوير تقانات الري لمنظومات الري بالرش والتنقيط.

ـ قيام وزارة الثقافة باعداد برامج توعية للمواطنين لحثهم على ترشيد الاستهلاك اليومي والغير مبرر للمياه .

**الهوامش والمصادر**

**1)** Rebert Olson "Turkey – Syria Relation since the Gulf War, Kurds & Water " – Middle East Policy – vol. 1 , NO. 2, May 1997, P. 172.

٢) محمد نور الدين . السياسة الخارجية التركية . مؤشرات على بداية وتحول الشؤون التركية . مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق . العدد ١٣ . بيروت . ١٩٩٤ . ص١٢٩ .

٣) د. صباح محمود محمد ، د. عبد الأمير عباس . السياسة المائية التركية . مطبعة المتوسط . بيروت . ١٩٩٨ . ص٦٣ .

٤) د. عبد الكريم كامل ، د. أحمد حسين الهيتي . الاتجاهات الرئيسية لسياسة الطاقة في تركيا . بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية . جامعة الموصل . ٢٠٠١ . ص٢٢ .

٥) محمد علي جواد المبارك . أثر المياه في العلاقات بين الدول . أطروحة دكتوراه– كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد– ١٩٩٥– ص٤٥ . ٤٦ .

٦) عبد الأمير عباس عبد الحيالي . نهر الفرات والأمن المائي العربي– أطروحة دكتوراه– كلية التربية– الجامعة المستنصرية– ١٩٩٥– ص١٢٣ .

**7)** South Eastern Anatolia Project – Regional Development Administration – 2001 – P. 15 .

**8)** South Eastern Anatolia – Ibid – P. 21 .

٩) صبرية أحمد لافي الغريري . السياسة المائية . معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية . بغداد . ١٩٨٤ . ص٢٤ .

* جميع الارقام والنسب تم الحصول عليها من شعبة الاحصاء والابحاث في وزارة الموارد المائية .

١٠) أحمد شاهينبوز . مشروع جنوب شرق الأناضول مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط . مجموعة باحثين . محاضرة حول الشرق الأوسط ومسألة المياه . تعريب ميسم حلواني . ليبيا . ١٩٩٥ . ص٢٥ .

١١) د. سليمان عبد الله اسماعيل . السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية . مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية . السليمانية . ٢٠٠٤ . ص١٢٤ .

١٢) د. عصام عطيه – القانون الدولي العام – الطبقة الرابعة – جامعة بغداد– ١٩٨٧ . ص٢٣٢ .

١٣) صبرية أحمد لافي الغريري . استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني . أطروحة دكتوراه . كلية الأداب . جامعة بغداد . ١٩٩٦ . ص٦٠ .

١٤) جون برلوك ، عادل درويش . حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط . ترجمة هاشم أحمد محمد . المجلس الأعلى للثقافة . دمشق ١٩٩٩ . ص٩٥ .

١٥) د. سليمان عبد الله إسماعيل . مصدر سابق . ص٣٧٣ .